قراءة الصحف العراقية لدور الاحزاب التونسية في الثورة ١٧ كانون الاول ٢٠١٠-١٤ كانون الثاني ٢٠١١م.

الباحث: ميثم مجيد عبد الجبوري

أ. د. عماد مكلف عسل البدران

كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة

maythame4@gmail.com

الملخص:

كرس هذا البحث لدراسة (**قراءة الصحف العراقية لدور الاحزاب التونسية في الثورة ١٧ كانون الاول ٢٠١٠-١٤ كانون الثاني ٢٠١١**)، اذ تعد الصحف العراقية مصدراً مهماً في دراسة الأحزاب التونسية ودورها في نجاح الثورة التونسية، التي اندلعت في سيدي بوزيد، فقد بدأ دورهم المساند للثورة منذ اللحظة الأولى لاندلاع الاحتجاجات، من خلال ألقاء البيانات التي نددت بسياسة الرئيس زين العابدين بن على وأجهزته الأمنية التي قمعت المسيرات الاحتجاجية، وطالبت الأحزاب الحكومة التونسية بأطلاق سراح المعتقلين وتوفير وظائف للشباب العاطلين عن العمل، وعدَّت خطابات الرئيس زين العابدين الثلاث محاولة للالتفاف على الثورة، ومطالبتها باستقالته، وتشكيل حكومة جديدة منتخبة من الشعب.

الكلمات المفتاحية(تونس، سيدي بوزيد، زين العابدين بن علي، الأحزاب، محمد البوعزيزي).

Reading Iraqi newspapers about the role of Tunisian parties in the revolution, December 17, 2010 - January 14, 2011

Researcher: Maitham Majeed Abdel-Jubouri

Dr. Imad Maklaf Asal Al-Badran

College of Education for Human Sciences, University of Basra

Abstract :

This research was devoted to studying (reading Iraqi newspapers about the role of Tunisian parties in the revolution, December 17, 2010-January 14, 2011), as Iraqi newspapers are an important source in studying Tunisian parties and their role in the

success of the Tunisian revolution, which broke out in Sidi Bouzid. Their supporting role began To the revolution from the first moment the protests broke out, by delivering statements that denounced the policy of President Zine El Abidine Ben Ali and his security services that suppressed the protest marches. The parties demanded the Tunisian government to release detainees and provide jobs for unemployed youth. President Zine El Abidine's three speeches were considered an attempt to circumvent the revolution. , and demanded his resignation, and the formation of a new government elected by the people.

Keywords (Tunisia, Sidi Bouzid, Zine El Abidine Ben Ali, parties, Mohamed Bouazizi).

المقدمة :

يعد دور الأحزاب التونسية من اهم الادوار التي اسهمت بياناتها في نجاح الثورة التونسية، لما لها من وعي وشعورهم بالمسؤولية تجاه ابناء الشعب الذي كان يعاني من البطالة والفساد والنظام الاستبدادي، الذي أدى إلى انتحار الكثير من شباب تونس، وكان ذلك سبباً مباشراً في اندلاع شرارة الاحتجاجات الجماهيرية التي كانت في بدايتها عفوية، والتي رصدتها الصحف العراقية، وتابعت مطالبها وشعارتها في الحرية واحترام كرامة الشعب، ووضع حد للغلاء المعيشي وتفشي البطالة والفساد وتوفير فرص عمل، لقد تحدوا بشعاراتهم الاجهزة الامنية وقمعها للمحتجين، ما ادى اندلاع الثورة التونسية التي اطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، ولتكون الثورة الأولى من نوعها التي امتدت إلى انحاء العالم العربي وهددت انظمتهم، ومن هنا جاء سبب اختيارنا لموضوع الدراسة الموسوم **(قراءة الصحف العراقية لدور الاحزاب التونسية في الثورة ١٧ كانون الاول ٢٠١٠-١٤ كانون الثاني ٢٠١١)**.

تم تحديد يوم السابع عشر من كانون الاول ٢٠١٠ بداية للدراسة؛ لكونه اليوم الذي اندلعت فيه الاحتجاجات الشعبية، على أثر انتحار الشاب محمد البوعزيزي، اما سبب اختيار يوم الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠١١ نهاية للدراسة؛ لأنه اليوم الذي غادرة فيه الرئيس زين العابدين بن علي الرئاسة متجهاً الى المملكة العربية السعودية، ليعلن بذلك سقوط النظام، وانتهاء حقبة مهمة من تاريخ تونس.

اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة ومتنوعة من المصادر تأتي في مقدمتها الصحف العراقية ومنها: الصباح، والصباح الجديد، والعدالة، وطريق الشعب، وبدر، وغيرها من الصحف والمصادر التي زودت الدراسة بمعلومات مهمة، لا يمكن الاستغناء عنها، كونها واكبت احداث الثورة التونسية وتابعت أخبارها ورصدت تطوراتها، وبذلك مثلت الصحف العراقية وثيقة حية ومهمة للدراسة.

قراءة الصحف العراقية لدور الاحزاب التونسية في الثورة ١٧ كانون الاول ٢٠١٠-١٤ كانون الثاني ٢٠١١

عرفت تونس ظاهرة التعددية الحزبية منذ المرحلة الاستعمارية[١]، لكن تلك التعددية اخذت بالتقلص بعد استقلالها في ٢٠ اذار ١٩٥٦، فقد تم حضر الحزب الشيوعي التونسي[٢] في ٦ كانون الثاني ١٩٦٣، وكان الحزب المعارض القانوني الوحيد في البلاد، وبالتالي احتكر الحزب الدستوري الحاكم آنذاك الحياة السياسية[٣]، وبعد تولي زين العابدين بن علي[٤] السلطة في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ سمح بتعدد الاحزاب، وبناء دولة ديمقراطية، غير أنّ انتخابات ١٩٨٩ وما تبعها من تزوير وتعسف وتهجير وسجن وملاحقات قضائية للعناصر الحزبية، ولا سيما حزب النهضة الاسلامي وعدم الاعتراف ببقية الاحزاب السياسية[٥]، أشرت هذه الحالة الى بداية مرحلة سياسية جديدة تقودها دولة امنية استبدادية، على الرغم من وجود التعددية الحزبية والمعارضة الموالية التي تسمى في تونس بأحزاب "الواجهة" أو احزاب "الديكور"، والتي لا يسمح لها بخوض الانتخابات، وتقوم بالدفاع عن النظام وتبرير خطواته[٦].

صُنفت الاحزاب في تونس الى صنفين الاحزاب القانونية المعترف بها[٧] التي سمح لها بالعمل في اثناء حكم الرئيس زين العابدين بن علي والاحزاب غير القانونية او المحضورة من ممارسة نشاطها بصورة علنية[٨] التي شاركت في تشكيل هيأة (١٨ اكتوبر للحقوق والحريات) عام ٢٠٠٥، هدفها الدفاع عن الحريات العامة والبحث عن افق الانتقال الى الديمقراطية في تونس، وكانت من ابرز النضالات التي خاضتها الهيأة اضراب الجوع في ١٨ تشرين الاول ٢٠٠٥ والذي استمر شهراً، وطالب في اثنائه المضربين بإقرار حرية التعبير والصحافة وتحرير المساجين السياسيين وحرية التنظيم الحزبي وتشكيل الجمعيات وسن قانون العفو العام، وعلى الرغم من تواضع انشطة الهيأة التي تمثلت في عقد الندوات والقاء المحاضرات، الا ان وجودها اسهم في ارباك الحزب الحاكم، كما دعا حزب

المؤتمر من اجل الجمهورية منذ تأسيسه في عام ٢٠٠١ الى تبني مبدأ المقاومة ضد النظام الحاكم، مما عرض قياداته للعمليات الانتقامية التي تراوحت بين السجن والعنف وحضر السفر، وفي عام ٢٠٠٥ دعا الحزب الى القطيعة الكاملة مع نظام زين العابدين بن علي، ودعوة قوى المعارضة الى التنظيم في جبهة ديمقراطية تتهيأ لتكون البديل السياسي، ونادى الحزب بالعصيان المدني، وعدَّ انه لا حل سوى الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من نظام الفساد والقمع الى جانب ذلك شكلت الاحزاب السياسية[٩] تحالف المواطنة والمساواة عام ٢٠٠٩ بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية الذي كان يهدف الى تحقيق الاصلاح في البلاد[١٠].

فضلاً عن ذلك دعا حزب العمال الشيوعي التونسي الى اسقاط نظام زين العابدين بن علي، وواكب تصاعد وتيرة الاحتجاجات الشعبية في تونس منذ انتفاضة الحوض المنجمي في ٦ كانون الثاني ٢٠٠٨ في مدينة الرديف التابعة لولاية قفصة والتي استمرت ستة اشهر، وذلك احتجاجاً على استمرار البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلاً عن اجراءات التوظيف التي انت تتبعها شركة الفوسفات في قفصة، شكلت تلك الانتفاضة مقدمة لسلسلة من الاحتجاجات، فقد شهدت تونس انتفاضة اخرى في منطقة بن قردان[١١] وذلك قبل اندلاع الثورة التونسية بشهرين في تشرين الثاني ٢٠١٠؛ لذا صاغ حزب العمال الشيوعي التونسي شعارات نادت برحيل زين العابدين بن علي، على اثرها تعرض اعضائه الى الملاحقة والاعتقالات، ونبه الحزب الى امكانية تطور الاحداث وانفجارها واشار الى ان الحركة الاحتجاجية كانت في بدايتها كون الاضرابات العمالية مشتتة والتحركات الطلابية والشعبية محصورة في بعض المناطق[١٢].

وبعد اندلاع الثورة التونسية في ١٧ كانون الاول ٢٠١٠ اخذت الصحف العراقية برصد ومتابعة مواقف الاحزاب التونسية الداعم للاحتجاجات من خلال بياناتها التي صُنفت الى اتجاهين (احدهما ثوري والاخر اصلاحي)[١٣] اذ دعت فيها الى اطلاق سراح الموقوفين كافة الذين اعتقلوا على اثر مشاركتهم في التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها مدينة سيدي بوزيد في وسط البلاد وايقاف الملاحقات ضدهم، فقد رصدت صحيفة طريق الشعب موقف حركة التجديد[١٤] من خلال بيانها الذي اكد على تضامنها مع المتظاهرين، وحقهم في توفير فرص عمل لهم، ومطالبتها بفك الحصار الامني على مدينة سيدي بوزيد، واطلاق سراح الموقوفين، وفتح تحقيق بانتهاكات قوات الأمن التونسية على

المتظاهرين، لا سيما حادثة محمد البوعزيزي ومحاسبة المسؤولين عن ذلك[١٥]، وقد دعت حركة التجديد الى رفع التعتيم الاعلامي، وعدت ان الوقت قد حان لاستخلاص الدروس من مختلف الاحداث التي شهدتها مناطق تونس، ووضع حد للتعامل الامني مع التحركات الشعبية المشروعة، وطالبت الحركة بمراجعة الخيارات والسياسات في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلاً سليماً وعادلاً في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز[١٦].

ومن جهة اخرى اصدر الحزب الديمقراطي التقدمي[١٧] المعارض بياناً في ١٨ كانون الاول ٢٠١٠ حمل فيه الحكومة والحزب الحاكم المسؤولية عن الظلم الاجتماعي وحالة الاحتقان الشعبي، مطالباً بضرورة مراجعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات، وفتح مجالات التعبير الحر لكل فئات الشعب التونسي[١٨]، وطالب الحزب بسحب قوات الامن في اثناء الثورة من مدينة سيدي بوزيد ومحيطها، والعمل مع الهيئات المدنية التي تأسست في اثناء هذه الاحداث بهدف ايجاد فرص شغل في المنطقة، والتمهيد لوضع خطة تنموية تراعي التوازن والعدل بين المناطق، ومن جهة اخرى حذر الحزب من امتداد الاحتجاجات الشعبية الى مختلف انحاء البلاد اذا لم تعالج مسألة التنمية[١٩].

وفي اليوم نفسه صدرت بيانات حزبية أخرى، اذ اعلنت حركة النهضة الاسلامية عبر بيان لها بتعاطفها مع عائلة محمد البوعزيزي ورأت انها بوادر انتفاضة اجتماعية ضد الفساد والبطالة والتميز بين المناطق، ودعت كل القوى السياسية الى حوار وطني حول ازمة البلاد السياسية والاجتماعية المتصاعدة، فيما اصدر حزب العمال الشيوعي التونسي بياناً كان اكثر حدة في تأييده للمحتجين، ورفع شعار "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" وعبر الحزب عن مواساته لعائلة محمد البوعزيزي، واعلن عن وقوفه المطلق مع اهالي سيدي بوزيد، وادان اجراءات الحكومة لاستعمالها القوة لتفريق المتظاهرين مطالباً بالتنمية والعدالة الاجتماعية، وعدَّ الحزب ان نظام الحكم لم يقدّم لمعظم الشعب غير العصا ومزيد من الإجراءات التي تعمق معاناته؛ لذلك رأى أن ما حدث في سيدي بوزيد يبين مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تغيير جوهري وشامل في البلاد من أجل وضع حد للاستبداد والاستغلال والفساد[٢٠].

استمرت الصحف العراقية في رصدها لأحداث تونس وتطورها وموقف الاحزاب منها، فقد تتبعت البيان الثاني للحزب الديمقراطي التقدمي في ١٩ كانون الاول ٢٠١٠، الذي طالب فيه بسياسة اصلاحية تدعو الى وضع خطة للتحول الديمقراطي حتى عام ٢٠١٤، ودعا الى ندوة وطنية تتناول الاصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها مختلف هيئات المجتمع المدني والتنظيمات الحزبية، لتأمين طريق للانتقال الديمقراطي، واصدر حزب المؤتمر من اجل الجمهورية[٢١] بياناً موقع من رئيسه منصف المرزوقي[٢٢] دعا فيه الى كسر الحصار على سيدي بوزيد، وطالب بإعلان الاضراب العام، ودعا في بيانه التونسيين واصدقاء الحرية في العالم الى انقاذ البلاد من سلب ونهب وعنف النظام التونسي[٢٣].

يتضح مما سبق ان موقف الاحزاب التونسية عند اندلاع الثورة كانت في اطار اصدار بيانات عبرت من خلالها عن مطالب المحتجين وحذرت الحكومة من اتساعها، وبذلك لم يكن لها دور ملموس بالمشاركة الفعلية مع المتظاهرين، وكانت اقل حدة في معارضتها للسلطة، فلم تتخذ اطاراً ثورياً وتعلن مشاركتها الى جانب المحتجين بهدف اسقاط النظام التونسية، بل كانت مجرد بيانات جاء بعضها في اطار اصلاحي دعا الى التهدئة، وربما يرجع ذلك الى خوفها من السلطة الحاكمة، وتعرضهم الى الاعتقال بتهم التآمر على السلطة، ولكونهم عاشوا احداث سابقة لم يكتب لها النجاح في الاطاحة بسلطة الرئيس زين العابدين بن علي.

عقدت الامينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي مية الجريبي[٢٤] مؤتمراً صحفياً يوم الجمعة في ٢٤ كانون الاول، بحضور عدد من أعضاء لجنة المتابعة ودعم اهالي سيدي بوزيد، ورأت ان الاحتجاجات جاءت نتيجة الفشل السياسي والشعور بالغبن تجاه التفاوت المتفاقم بين جهات البلاد[٢٥]، واضافت ان ما حدث في سيدي بوزيد دليلاً على فشل السياسات المتبعة في تحقيق ما يصبوا اليه التونسيون من كرامة العيش والحرية، ورفضت مية الجريبي الموقف الرسمي الذي تطرق الى أحداث سيدي بوزيد، وعدت أن الخروج من هذا المأزق الاجتماعي الذي آلت إليه الأوضاع يتطلب التحلي بشجاعة والإقرار بالإخفاق، والمبادرة إلى مراجعة السياسات المتبعة باتجاه توزيع عادل للثروات، وفي الوقت نفسه، دعا حزب العمال الشيوعي التونسي قوى المعارضة السياسية والمدنية إلى استخلاص

الدرس من كل الأحداث الجارية وتوحيد الصفوف في جبهة واحدة من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي[٢٦].

وبعد أنّ أتضحت صورة الاحتجاجات وموقفها المتصلب من النظام، أنظم الى التضامن مع اهالي سيدي بوزيد وانتقاد السلطة، احزاب محسوبة على التعددية الرسمية للنظام منها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين[٢٧]، فقد اصدرت بياناً موقعاً من رئيسهاً أحمد الخصوصي في ٢٤ كانون الاول، حمل فيه الدولة مسؤولية اثارة المسائل الاجتماعية، والبطالة وكبت الحريات[٢٨].

ذكرت صحيفة العدالة ان منظمات واحزاب معارضة تونسية ونشطاء في الخارج شكلوا لجنة للتضامن مع اهالي سيدي بوزيد اطلق عليها اسم "لجنة التضامن مع نضالات اهالي سيدي بوزيد"، دعت هذه اللجنة الى تجمع عدد من التونسيين مساء يوم الجمعة في ٢٤ كانون الاول ٢٠١٠ في باريس تعبيراً عن مساندتهم لمواطني ولاية سيدي بوزيد في مطالبهم الاجتماعية، فضلاً عن ذلك، إن عدداً من أبناء الجالية التونسية اعتصموا أمام السفارة التونسية في لندن احتجاجاً على ما اسموه فشل خطة التنمية الاقتصادية في تونس، وما وصفوه بسياسة تجويع أبناء سيدي بوزيد ومناطق محرومة أخرى من البلاد، [٢٩] ورفع المتظاهرون لافتات نددت باستشراء الفساد والظلم والبطالة التي انتشرت بين اصحاب الشهادات الجامعية في تونس، وكان من نتائجها انتشار اليأس ولجوء بعض الشباب التونسيين المحرومين إلى حرق أجسادهم، واعلنت منظمة حقوق الإنسان بتونس إنه لا مفر من الخروج عن هذه الأزمة التي تشهدها البلاد الا من خلال حوار وطني جامع لمراجعة كل السياسات التي أثبتت في فشلها، بدلاً من الإصرار على المضي بالبلاد إلى هاوية الانتفاضات الشعبية التي لن تفيد كثيراً في مواجهتها بالقوة الأمنية مهما عظمت[٣٠].

انفردت صحيفة الصباح الجديد برصد استنكار اربعة احزاب تونسية معارضة[٣١] ومعترف بها لأسلوب قناة الجزيرة في تغطيتها للأحداث، الذي وصفتهُ الاحزاب بانه اسلوب تهويل وتزييف، وتعمدها للمغالطة والتهويل في نقل الاحداث، وتحدثت عن خطورة الافتراءات التي تعمدت فبركتها، ووصفت أسلوبها بالتحامل والتجني، وبينت أنّها تعمدت تضخيم الاحداث، كما انتقدت اعتماد القناة على ما ينشر في شبكة المعلومات الدولية من اشرطة وصور من دون التمحيص والتحري والتثبت ورأت بانها وقعت في عدة تجاوزات مهنية[٣٢].

يبدو ان صحيفة الصباح الجديد ركزت على هذا الخبر؛ لان هيأة تحريرها وكتابها كانوا يعرفون جيداً مدى امكانية هذه القناة بالتلاعب في الاخبار وانحيازاها، لا سيما وانها مارست طرق ملتوية واساليب غير مهنية في تناول قضايا العراق واحداثه.

انتقد زعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية منصف المرزوقي في ٢٨ كانون الاول، نظام زين العابدين بن علي على انه يوفر لأوروبا قاعدة خلفية لفقراء القارة، في وإشارة إلى الأعداد الهائلة التي تستقبلها تونس من السياح الأوروبيين بأسعار زهيدة جداً مقارنة بباقي الدول الاخرى، موضحاً موقع تونس الاستراتيجي الذي يعد بمثابة البوابة الخلفية لأوروبا التي تقع في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، التي تحميها من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا[٣٣]، عبر منصف المرزوقي عن رأيه بشأن انعكاسات الاحتجاجات على المستقبل السياسي في البلاد، قال إنه "يعد هذه الهبة الشعبية منعطفاً كبيراً في تاريخ تونس" مثمناً "انكسار حاجر الخوف لدى المواطنين واندثار أسطورة القبضة الأمنية التي كان يراهن عليها النظام في تونس"، فضلاً عن ذلك حذر ناشطون وحقوقيون وسياسيون تونسيون السلطات التونسية، واتهموها بغلق أبواب الحوار واعتمادها على التدخلات الأمنية، وإذا لم تتدارك الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور في البلاد، فإن هذا قد يؤدى إلى مزيد من موجات الاحتجاج والعصبان المدني[٣٤].

كشفت صحيفة العدالة اتصال الأمين العام الاسبق للحزب الديمقراطي التقدمي أحمد نجيب الشابي[٣٥] مع قناة الجزيرة في ٢٩ كانون الاول ٢٠١٠، ومطالبته السلطات بالتعامل مع المتظاهرين بما يقتضيه القانون وليس بالعنف والقمع، داعياً إياها إلى فتح حوار مع ممثلي المواطنين والأحزاب السياسية من أجل خطة للإصلاح الشامل[٣٦]، وطالب الرئيس زين العابدين بن علي بوقف إطلاق النار، حفاظاً على أرواح المواطنين وأمنهم واحترام حقهم في التظاهر السلمي، ومن جهة اخرى ندد حزب العمال الشيوعي التونسي بإجراءات الحكومة واعتقال عمار عمروسية وأصدر بياناً طالب فيه بأطلاق سراحه واطلاق سراح جميع الموقوفين[٣٧].

وفي ٣ كانون الثاني ٢٠١١ اصدر حزب العمال الشيوعي التونسي بياناً وصف ما حدث في تونس بانه ثورة شعبية لتغير النظام، واقامة نظام ديمقراطي، واشار الحزب بحسن اداء الجماهير التي رفضت اجراء الاصلاحات في ظل حكم زين العابدين بن علي، ودعا الى تشكيل قيادة سياسية لقوى

المعارضة الوطنية، وفي ٥ كانون الثاني من العام نفسه صدر بياناً اخر لحركة التجديد موقعاً باسم رئيسه احمد ابراهيم[٣٨]، دعا فيه الحكومة الى الحوار والاصلاح، وطالب بأنهاء التعامل الامني مع الحركات الاجتماعية أي استعمال القوة والقمع، والتخلي عن سياسة التجويع، ووضع حد للاحتقان وفتح صفحة جديدة من الحوار لمناقشة ملفات التعليم والتشغيل والتنمية الشاملة والعادلة[٣٩].

نادت الأحزاب الإصلاحية بالإصلاح السياسي بعد المجزرة التي ارتكبها النظام في ٨-٩ كانون الثاني ٢٠١١ في مدينتي تالة والقصرين، حيث عدَّ حزب المؤتمر من اجل الجمهورية أن البلاد ومهما طالت المدة ومهما كان الثمن الذي دفعه التونسيين، فأن مرحلة زين العابدين بن علي قد انتهت، ولم يكن هناك مجال للحديث عن تمديد وتوريث، وإنما الحل هو ازالة الرئيس ونظامه، لا سيما بعد الدخول في مواجهة مفتوحة بالرصاص الحي مع الشعب الأعزل المسالم[٤٠]، وقد طالب رئيس الحزب منصف المرزوقي قوات الجيش والشرطة بالعصيان وعدم الإذعان لأوامر إطلاق النار على إخوانهم المحتجين الذين طالبون بالحقوق التي صادرتها السلطة، ودعا الشباب وكل القوى لتكثيف الاحتجاجات السلمية بهدف واحد هو رحيل زين العابدين بن علي[٤١]، ورأى الحزب ان لا عودة للسلم في تونس الا بتحقيق هذا الهدف كما توجه الحزب بنداء عاجل إلى كل الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليسهموا في "رحيل الدكتاتور"، ووجه نداء الى كل قوى المجتمع المدني لا سيما القيادات في المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي، لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس[٤٢].

اصدرت حركة النهضة بياناً موقعاً باسم زعيمها راشد الغنوشي[٤٣] شبه فيه ما جرى في القصرين وتالة بما فعله الصهاينة في فلسطين من اعتداء وقتل، ودعا البيان الى رصف الصفوف مع المحتجين، وحمل السلطة المسؤولية الكاملة بارتكابها ما اسماه المجازر، وطلب بوقف اطلاق النار ورفع الحصار عن مدينتي القصرين وتالة وباقي المدن والقرى المحاصرة، واطلاق سراح الموقوفين، وعبرت الحركة عن دعمها الكامل للمحتجين ولمطالبهم المشروعة في العيش الكريم واحترام كرامة المواطن ووضع حد للاستبداد، ودعت قوى المعارضة الى الاجتماع واتخاذ موقف موحد، بينما أكد حزب العمال الشيوعي التونسي في بياناته، أنّ الشعب التونسي بحاجة إلى نظام جديد ديمقراطي وطني شعبي نابع من إرادته ويمثل مصالحه، عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب بكل حرية ونزاهة [٤٤].

يبدو ان بيان حركة النهضة كان بمثابة نقطة تحول في موقف الحركة ومساندتها للمتظاهرين، ولا سيما بعد ان اتضحت لها صورة ضعف الاجهزة الامنية امام الاحتجاجات الشعبية واصرارها على سقوط النظام التونسي ونيل حقوقها كاملة، كذلك كانت تسعى من خلال بيانها الى اخذ زمام المبادرة، وان يكون لها حضور قوي في التفاوض مع الاحزاب الاخرى بشأن مستقبل تونس.

اما حزب العمال الشيوعي التونسي فقد أعلن أن دعوات المعتدلين للتفاوض مع زين العابدين بن علي، لن تُجدي نفعاً وأن محاولاتهم لكي يستجيب لمطالب العاطلين من العمل والفقراء لن يكون لها أي جدوى؛ لان الشعب لن يعترف بشرعية السلطة، كما ناشد الحزب المعارضة السياسية بنزع الشرعية عن النظام وان تتخلى عن كل مناشدة له، والانخراط في صفوف المقاومة والتضحية إلى جانب شعبها وأن ترفع صمود الجماهير وجرأتها إلى مستوى المهمة السياسية الرئيسة بسقوط النظام ومؤسساته وطالب بحكومة وطنية ثورية وانتخابات حرة تعبّر عن إرادة الشعب وجمعية تأسيسية وعدّها السبيل الوحيد الذي يخرج تونس من دائرة التخلف والاستبداد[٤٥]، وأكد الحزب في بيان آخر، أنه مع الشعب بعمالهِ وفلاحيهِ ونسائهِ وشبابهِ ومثقفيهِ ومبدعيه معهم جميعًا في رغبتهم في التغيير[٤٦]، وهذا التغيير المنشود لا نراه إلا في رحيل بن علي عن السلطة وحلّ مؤسسات الحكم وتشكيل حكومة وطنيّة مؤقتة تنظم وتشرف على انتخابات حرة ونزيهة ينبع منها مجلس تأسيسي مهمته سن دستور جديد للبلاد يضع أسس الجمهورية الديمقراطية الجديدة، والحقيقية التي تكرّس سيادة الشعب وتضمن فعليًّا الحريّة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة والكرامة، وتنتهج سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة وطنية وشعبية توفّر الشغل ومقومات العيش الكريم لكل أبناء الشعب وتقضي على دابر الفساد والمحسوبية والتمييز الجهوي[٤٧].

تابعت صحيفة بدر خيبة أمل احزاب المعارضة التونسية بخطاب الرئيس زين العابدين بن علي الذي القاه في ١٠ كانون الثاني ٢٠١١ وعدّته بعيداً عن التطلعات، اذ صرح رئيس حزب التجديد أحمد إبراهيم "كان على الحكومة الاعتراف بفشل سياساتها وإعطاء موقف سياسي لتفادي الأزمة، وان خطاب الرئيس لا يعبر عن عمق الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد"، مبدياً خيبة أمله على خلفية الأوضاع المأساوية التي تطلبت التهدئة ووقف اطلاق النار

وتوضيحات واقعية لما حصل، ودعا الى وقف استعمال السلاح وإطلاق سراح الموقوفين وفتح تحقيق بالانتهاكات والفساد، واضاف ان الشعب كان ينتظر إجراءات عملية وخياراً سياسياً ديمقراطياً[٤٨].

عبر الحزب الديمقراطي التقدمي عن موقفه، إذ دعا الى إقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، بعد ان عجزت عن تحقيق البرنامج الإصلاحي الذي لن تجد تونس طريقها الى الاستقرار ما لم ينفذ[٤٩]، واكدت الأمين العام للحزب ميه الجريبي إنه في الوقت الذي تعيش فيه تونس ازمة سياسية عميقة، جاء الخطاب بعيداً عن التطلعات، وتابعت "نحن نطالب بحكومة إنقاذ وطني مهمتها إعادة الاستقرار والهدوء وتنظيم انتخابات حرة"، وعلى اثر تلك التصريحات حاصرة قوات الامن مقر الحزب الديمقراطي التقدمي ومنعت اعضائه من عقد الاجتماعات[٥٠].

وبعد عملية اعتقال الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي حمة الهمامي من قوات الامن يوم الأربعاء في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١، اكد زعيم حزب المؤتمر من اجل الجمهورية منصف المرزوقي، أن نهاية زين العابدين بن علي قد قربت وطالب الشباب بمزيد من الإصرار والثبات والعزم لكسر كل القيود وتحقيق النصر وعودة السيادة للشعب والكرامة للمواطن والشرعية للدولة، فقد عدَّ ان الواجب الوطني لكل تونسي هو إزاحة زين العابدين بن علي؛ لأنه هو رأس البلاء ورأس الفساد كما راهن الحزب على عناصر وطنية من داخل الجيش من المخلصين ممن يدركون هذه الحقيقة وطالبهم بتحمل مسؤولياتهم[٥١].

في حين رحبت المعارضة التونسية بحذر بخطاب الرئيس زين العابدين بن علي في ١٣ كانون الثاني، الذي وعد بأجراء اصلاحات شاملة، فقد اكدت المعارضة على ضرورة تقديم ضمانات لتنفيذ الوعود، ليبيَّن الصحفي لطفي حجي، "إن النخبة السياسية تُطالب بضمانات لتطبيق ما وعد به زين العابدين بن علي فيما يتعلق بإنهاء الانغلاق السياسي واحترام الحريات العامة والفردية وأن هذه النخبة طالبت أيضا بتغيير المسؤولين، وتتساءل عن مصير الجهاز الأمني بعد كل ما قام به من قتل وتعذيب"[٥٢]، وشكك رئيس حركة النهضة التونسية المعارضة راشد الغنوشي في وعود زين العابدين بن علي بما يخص محاسبة المتورطين في الفساد، وتساءل "من سيحاسب من؟، بما أن السلطة هي التي يفترض أن تشكل لجنة التحقيق"، واكد انه من المفروض ان يعلن الرئيس زين العابدين بن علي أن

يعلن استقالته، ومشيراً إلى أن الخطاب خلى من خطوات كان ينبغي الإعلان عنها في هذا الظرف ومنها إعلان عفو عام(٥٣).

أما الرئيس الاسبق لحركة النهضة حمادي الجبالي(٥٤) فقد عدَ من جهته إنه لا يمكن الحديث عن بدء إصلاح حقيقي إلا حين تعترف السلطة بجميع التنظيمات السياسية وتطلق حرية الرأي وتضمن نزاهة القضاء مشدداً على أن هناك أزمة ثقة بين النظام والشعب، ورأى زعيم حزب الديمقراطي التقدمي أحمد نجيب الشابي، أن الخروج من الأزمة الراهنة يمر عبر تشكيل حكومة ائتلافية، تكون مهمتها تهيئة الأجواء لانتخابات رئاسية وتشريعية حرة(٥٥)، في حين رد وزير الخارجية التونسي كمال مرجان في ١٤ كانون الثاني من العام نفسه على تلك التصريحات، أن تشكيل حكومة وحدة وطنية في البلاد امر ممكن تماماً وحتى طبيعي، مشيراً ان احمد نجيب الشابي هو زعيم حزب معارض، غير ممثل في البرلمان، وأن الرئيس يفي بوعوده(٥٦).

من جانبه رأى عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي عبد الجبار الرقيقي، "أنه يتعين على الرئيس التونسي أن يتخذ مبكراً إجراءات أكثر جرأة حقناً للدماء، بما في ذلك حل البرلمان الذي يهيمن عليه حزب التجمع الدستوري الحاكم"، مشيراً الى إن هناك انعداماً للثقة بين السلطة والشعب جسده الانفلات التام للأوضاع(٥٧).

رأت الكاتبة ميعاد الطائي في صحيفة المدى "ان الشعوب العربية لا سيما الشعب التونسي اصبح يدرك جيداً هناك انتهاكات لحقوق الإنسان يقوم بها الرئيس زين العابدين بن علي"، وأن حبه والولاء للحزب الحاكم والتصفيق له ووضع صوره في كل الزوايا، كل هذه الأشياء لن تساعد المواطن على العيش بكرامة وحرية، إنما كان عليه ان يعمل على ضرورة ايجاد خطط تنموية علمية مدروسة، تساعد البلد على استيعاب أبنائه وتوفير فرص العمل الكفيلة بتوفير مستوى معيشي يضمن كرامة الإنسان(٥٨).

وعلى اثر اعلان الرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني اقالة الحكومة وتكليف محمد الغنوشي(٥٩) بتشكيل حكومة جديدة، عدَّ حمة الهمامي زعيم حزب العمال الشيوعي ذلك انتهاكاً للدستور التونسي وقال لوكالة فرانس برس "ان ما جرى ليس مطابقا للدستور" مشيراً الى محاولة بن علي للالتفاف على الانتفاضة الشعبية التي يجب ان لا تسرق، واضاف انه ليس للرئيس زين

العابدين بن علي الحق في تعيين خلف له ويجب ان تتشاور الاطراف السياسية المعارضة من اجل تغيير ديمقراطي يرتقي الى طموحات الشعب الذي ضحى بأرواح الشهداء، ولكن نتيجة لتلك الاحتجاجات الشعبية التي شارك فيها فئات الشعب كافة، اضطر الرئيس زين العابدين بن علي مغادرة تونس في مساء ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ إلى المملكة العربية السعودية[٦٠].

يمكن القول ان الصحف العراقية أهتمت بالثورة التونسية التي لم تفجرها الاحزاب السياسية او المنظمات الحزبية، بل كانت حدثاً مفاجأ، اطلقتها شرارتها محمد البوعزيزي عندما احرق نفسة في ١٧ كانون الاول ٢٠١٠، احتجاجاً على بطالته واهانته، في وقتها كانت الاحزاب ضعيفة؛ بسبب سياسة الرئيس زين العابدين بن علي التي اعتمدت على النفي والاعتقالات للقيادات الحزبية وتجفيف منابعها، فكانت الاحزاب اما موالية للسلطة او معارضة ففي المنفى والسجون؛ لذا عندما اندلعت الثورة التحقت بها الاحزاب لغرض انجاح الثورة والتخلص من الظلم والاستبداد الذي عانى منه الشعب، وكان موقف الاحزاب عبارة عن اصدار البيانات الاحتجاجية.

هوامش البحث:

(١) تعددت في تونس فروع الأحزاب الفرنسية التي كانت تعد تونس جزءاً من الاراضي الفرنسية، في الوقت الذي مُنعت فيه إدارة الحماية الفرنسية التونسيين من تأسيس أحزاب خاصة بهم، وعلى الرغم من ذلك اضطرت الإدارة للتعامل مع الأمر الواقع وتعاملت مع الحزب الحر الدستوري التونسي الذي تأسس في اذار ١٩٢٠ ومع الحزب الشيوعي التونسي ١٩٢٠، ومع الحزب الحر الدستوري الجديد الذي في ٢ اذار ١٩٣٤ بل ساعدت أواخر الأربعينيات على بروز أحزاب قريبة منها الحزب القومي التونسي. ينظر: عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، بحث منشور في كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٠٣.

(٢) الحزب الشيوعي التونسي: تأسس عام ١٩٢٠، وعقدت مؤتمرها الاول في ١٨ كانون الاول ١٩٢١، كامتداد للحركة الشيوعية الفرنسية، وتعرض اعضائه الى عدة مضايقات واعتقالات من سلطة الاحتلال الفرنسي، واستمر في نشاطه حتى تم حضره في كانون الثاني ١٩٦٣ على خلفية الانقلاب العسكري عام ١٩٦٢ الذي قام به مجموعة من المدنيين والعسكريين، ثم سمح له بالعودة من جديد في ١٨ تموز ١٩٨١، واصدر صحيفة الطريق الجديد، وبعد تولي زين العابدين بن علي السلطة ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، شارك في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٩. ينظر: سعد توفيق

عزيز البزاز، موقف الحزب الشيوعي التونسي من التجربة الاشتراكية الدستورية ١٩٦٤-١٩٧٠، مجلة آداب الرافدين، العدد ٨٢، جامعة الموصل، ايلول ٢٠٢٠؛ سالم لبيض، الدولة واحزاب المعارضة القانونية أي علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٦.

(٣) عبد اللطيف الحناشي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٤) زين العابدين بن علي: ولد في ٣ ايلول ١٩٣٦ في مدينة سوسة التونسية من أسرة متواضعة، درس في المعهد الفني بسوسة وفشل في إتمام دراسته للحصول على شهادة المهني الصناعي، ثم التحق بالجيش عام ١٩٥٨، وحصل على دبلوم من المدرسة المختصة للجيوش في سان سير، ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا، شغل وظائف عديدة، اذ عمل ضابطاً في أركان الجيش عام ١٩٦٤، وملحقاً عسكرياً في المغرب وإسبانيا عام ١٩٧٤، ومديراً عاماً للأمن الوطني عام ١٩٧٧، ووزيراً للأمن الوطني في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٥، ثم وزيرا للداخلية في ٢٨ نيسان ١٩٨٦، ووزيراً أول لرئيس الحكومة في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة في تشرين الأول ١٩٨٧، لكنه ما لبث أن انقلب عليه، وتولى رئاسة الجمهورية التونسية يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، ظل بن علي في منصب الرئاسة حتى ثورة ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ غادر على اثرها تونس الى المملكة العربية السعودية، تحت ضغط حركة الاحتجاج الشعبية على الاوضاع الاقتصادية التي بدأت في ١٧ كانون الاول ٢٠١٠، وتوفي في ٢١ ايلول ٢٠١٩ عن عمر ناهز ٨٣ عاماً. للمزيد ينظر: صحيفة الاتحاد، العدد ٢٥٩٦، ١٦ كانون الثاني ٢٠١١؛ ماجد محي عبد العباس ومروة رسول الرحيم، الاجراءات السياسية والدستورية للرئيس زين العابدين بن علي ١٩٨٧-١٩٩١، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١٠ العدد ٢، جامعة بابل، ٢٠٢٠، ص٣٧٧.

(٥) السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير .. يوميات من مشهد متواصل، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص٢٥.

(٦) عبد اللطيف الحناشي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٧) الاحزاب القانونية: وهي الاحزاب التي تمتعت بوجود قانونيي ومنها كان موجوداً قبل مجيئ زين العابدين بن علي في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، وبعضها برز بعد ذلك وصنفت الى قسمين حسب ادائها وموقفها من السلطة الحاكمة صنف تحالفاً سياسياً مع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم وابرزها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين برئاسة اسماعيل بو لحمة والحزب الاجتماعي التحرري برئاسة منذر ثابت وحزب الخضر للتقدم برئاسة الهادي الخماسي، والصنف الاخر احزاب المعارضة المعترف بها قانونياً وغير متحالفة مع الحكومة مما جعلها تتعرض الى القمع والملاحقات القضائية وهي حركة التجديد برئاسة احمد ابراهيم والحزب الديمقراطي التقدمي احمد نجيب الشابي وحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي برئاسة احمد الايبوبلي، والتحالف الديمقراطي من اجل العمل والحريات برئاسة مصطفى بن جعفر. سالم لبيض، المصدر السابق، ص٣٧.

(٨) الاحزاب غير القانونية: وهي الاحزاب التي لم تتمكن من الحصول على الترخيص لممارسة نشاطها بشكل علني، ومن بين اهم تلك الاحزاب، حزب النهضة برئاسة راشد الغنوشي، وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية برئاسة منصف المرزوقي والحزب الناصري برئاسة البشير الصيد وحزب العمال الشيوعي برئاسة حمة الهمامي وحزب العمل الوطني الديمقراطي حزب الاصلاح والتنمية برئاسة فتحي التوازي والحزب الاشتراكي اليساري. ينظر: عبد اللطيف الحناشي، المصدر السابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٩) وهي حزب التجديد والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحزب العمل الوطني الديمقراطي، وتيار الإصلاح والتنمية، ومجموعة من السياسيين المستقلين. ينظر: المصدر نفسه، ص٢١٠.

(١٠) وحشي امير، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٦٢.

(١١) بدأت الاحتجاجات على إثر قرار تحويل العمليات التجارية مباشرةً بين مينائي طرابلس الليبية، وصفاقس التونسية ما يعني عمليا القضاء على دور الحمالين والوسطاء الذين كانوا يعملون في معبر المدينة الحدودي، وتطوّرت الأزمة بعد قرار ليبيا بفرض ضريبة دخول على السيارات ومنع بيع البضائع الليبية إلا لمن يملكون رخصة تصديرٍ وتوريد ما ادى الى اندلاع مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن التونسية التي حاولت السيطرة على الأوضاع بعد قرار غلق معبر رأس جدير الحدودي، حاولت السلطات الأمنيّة التونسية قمع الانتفاضة على غرار سابقاتها، إلا أنّ الانتفاضة الشعبية لم تتوقف حتى تم التوصل إلى اتفاق بين تونس وليبيا لإعادة فتح معبر رأس جدير، ولقد أسهم نجاح هذه الانتفاضة في إرساء قوة زخم للحركات الاحتجاجية. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص١٣١.

(١٢) صحيفة طريق الشعب، العدد ٩١، ٢٠ كانون الاول ٢٠١٠.

(١٣) الاحزاب ذات الاتجاه الثوري هي حزب المؤتمر من اجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي، اما الاتجاه الاصلاحي مثلَ حزب التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي. عبد اللطيف الحناشي، المصدر السابق، ص٢١٨.

(١٤) حركة التجديد: هو في الأصل الحزب الشيوعي التونسي الذي تأسس عام ١٩٢٠ عن طريق أفراد من الأقلية الفرنسية واليهودية وضم عناصر قومية أخرى بمن في ذلك بعض التونسيين، أصبح حزباً تونسياً منذ الخمسينيات وغير الحزب اسمه فأصبح حزب التجديد في ١٥ ايلول ١٩٩٣ وصار الامين العام له احمد ابراهيم، لمسايرة التغيير الذي عرفته بقية الأحزاب الشيوعية في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة منه للانفتاح على قوى وشخصيات غير شيوعية. شارك الانتخابات البرلمانية التي جرت في تونس في اثناء الاعوام ١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠٠٤، وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٥ تشرين الاول ٢٠٠٩، حصل مرشحه أحمد إبراهيم على نسبة واحد ونصف

بالمائة، وبعد تنحي زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ شارك في حكومة الغنوشي. صحيفة طريق الشعب، العدد ١١٣، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١.

([١٥]) صحيفة طريق الشعب، العدد ٩٧، ٢٨ كانون الاول ٢٠١٠.

([١٦]) امجد محمد علي، دور الحركة الاسلامية في الحياة التونسية بعد ثورة ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٨٨.

([١٧]) الحزب الديمقراطي التقدمي: تأسس في ١٣ كانون الأول ١٩٨٣ باسم "التجمع الاشتراكي التقدمي، بمبادرة من مجموعة من الشخصيات كانت تتبنى الفكر الاشتراكي الماركسي، من بينهم أحمد نجيب الشابي، حصل الحزب على الترخيص في ١٢ أيلول ١٩٨٨. احتج على تزوير انتخابات ١٩٨٩ التي فاز فيها الحزب الحاكم بكل مقاعد مجلس النواب، فقرر مقاطعة الانتخابات البلدية التي تلتها، غيّر اسمه في اثناء مؤتمره الذي عقد في حزيران ٢٠٠١، إلى الحزب الديمقراطي التقدمي لتوسيع قاعدته. عارض عام ٢٠٠٢ التعديلات الدستورية التي منحت الرئيس زين العابدين بن علي حصانة قضائية وتمكنه من تمديد ولايته، وقاطع انتخابات ٢٠٠٤، وفي كانون الأول ٢٠٠٦ انتخب مية الجريبي أمينة عامة له. ساند الحزب الحركة الاحتجاجيّة الواسعة في الحوض المنجمي عام ٢٠٠٨ ودعمها إعلامياً بجريدته الموقف، وتولي أحمد نجيب الشابي بصفته محامياً الدفاع عن الموقوفين. تقدم بطلب لخوض الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩، وبعد ثورة ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ شارك أحمد نجيب الشابي باسم الحزب بحقيبة وزير التنمية الجهوية، وشارك في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ وحصل على ١٦ مقعداً، وحل نفسه عام ٢٠١٢ وقاد تحالفاً سياسياً واندمج في ٩ نيسان عام ٢٠١٢ مع تسعة أحزاب أخرى تحت اسم الحزب الجمهوري. صحيفة التآخي، العدد ٦١٩٨، ٢٣ تشرين الاول ٢٠١١؛ عبد اللطيف الحناشي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

([١٨]) عزمي بشارة، المصدر السابق، ص٢٠١-٢٠٢.

([١٩]) صحيفة طريق الشعب، العدد ٩٣، ٢٢ كانون الاول ٢٠١٠.

([٢٠]) صحيفة طريق الشعب، العدد ٩٣، ٢٢ كانون الاول ٢٠١٠.

([٢١]) حزب المؤتمر من اجل الجمهورية: هو حزب سياسي تونسي اسس في ٢٥ تموز ٢٠٠١ على اثر التقاء عدد من المعارضين السياسيين المدافعين عن حقوق الانسان، من بينهم المنصف المرزوقي، ورفضت السلطات التونسية منحه الترخيص القانوني والاعتراف به، ما اضطرت قياداته للبقاء في المنفى خارج تونس، وعبر عن قطيعة كاملة للنظام الاستبدادي التونسي، وانضم لهيأة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات التي تأسست في ١٨ تشرين الاول ٢٠٠٥ إلى جانب شخصيات وأحزاب أخرى معارضة مثل حركة النهضة، شارك عام ٢٠٠٧ في إضراب عن الطعام للاحتجاج على

السلطة، وبعد الثورة التونسية عام ٢٠١١ كان الحزب اول الاحزاب التي حصلت على الترخيص، وشارك في انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣ تشرين الاول وحصل على ٢٩ مقعداً. عزمي بشارة، المصدر السابق، ص٢١٤-٢١٥.

(٢٢) منصف المرزوقي: هو مفكر وسياسي، ورئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ولد منصف محمد المرزوقي في ٧ تموز ١٩٤٥ في مدينة قرمبالية ، درس التعليم الاساسي في المدرسة الصادقية في العاصمة التونسية ١٩٥٧، ثم غادرها الى المغرب عام ١٩٦٤ ، ثم الى فرنسا، وحصل فيها على شهادة الطب، عاد منصف المرزوقي إلى تونس عام ١٩٧٩ وعمل استاذاً مساعداً في قسم الاعصاب في جامعة تونس، ودخل السياسة عبر حقوق الانسان، ثم اخذ طابعاً معارضاً لحكم زين العابدين بن علي، اعتقال عام ١٩٩٤ واطلق سراحه بعد اربعة اشهر، واسس مع رفاقه المجلس الوطني للحريات، كما اسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وأعلنه حزب مقاومة لا حزب معارض وطالب بإسقاط نظام زين العابدين بن علي بدلاً من السعي لإصلاحه، لذلك حكم بالسجن لمدة عام، مما دفعه إلى مغادرة تونس الى فرنسا عام ٢٠٠١ وعمل محاضراً في جامعة باريس ٢٠٠١، وكان ناشطاً وسياسياً ومعارضاً للنظام، ثم عاد عام بعد الثورة التونسية ٢٠١١ ، وشارك في انتخابات ٢٣ تشرين الاول ٢٠١١، وانتخابه رئيساً مؤقتاً لتونس في ١٢ كانون الاول ٢٠١١-٢٠١٤ وهي مدة الانتقال الديمقراطي. صحيفة الصباح، العدد ٢١٥٤، ١٦ كانون الثاني ٢٠١١؛ معطي منجب، منصف المرزوقي حياته وفكره حوار- سيرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان،٢٠٢١.

(٢٣) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٤٥، ٢٦ كانون الاول ٢٠١٠.

(٢٤) مية الجريبي: ولدت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٠ بمدينة بوعرادة التابعة لولاية سليانة لاب تونسي وام جزائرية، هي سياسية تونسية والأمينة العامة السابقة للحزب الديمقراطي، تلقت تعليمها في رادس جنوب تونس العاصمة وحصلت على شهادة الثانوية، ثم انتقلت الى مدينة صفاقس عام ١٩٧٩ للدراسة في كلية العلوم، نشطت في اوائل الثمانينيات ودخلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان في صفاقس، أسست بالاشتراك مع أحمد نجيب الشابي حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عام ١٩٨٣، والذي أعيد تسميته لاحقاً إلى الحزب الديمقراطي التقدمي وعارضت نظام زين العابدين بن علي، وفي كانون الاول ٢٠٠٦ انتخبت كأمينة عامة للحزب خلفاً لمؤسسه أحمد نجيب الشابي، واصبحت أول امرأة تتولى المسؤولية الأولى في حزب سياسي تونسي، وفي ايلول ٢٠٠٧ دخلت مع احمد نجيب الشابي في إضراب عن الطعام بسبب ملاحقة قضائية قام بها مالك مقر الحزب لإخراجه منه، واكد الحزب أن للقضية خلفية سياسية وأنها جاءت ضمن موجة من المضايقات المتواصلة التي كان يتعرض لها الحزب، أوقف الإضراب على الطعام بعد التوصل إلى تسوية مع صاحب المحل. وبعد الثورة التونسية في عام ٢٠١١، قادت الجريبي الحزب للحصول على ١٦ مقعداً في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي في ٢٠١١، وانتخبت عضواً فيه، توفيت في ١٩ ايار ٢٠١٨، بمدينة رادس. ينظر: تونس تودع الجريبي، على موقع RT Arabic على الرابط:

https://arabic.rt.com/middle_east/944959- . Accessed in 10-8-2022

([٢٥]) صحيفة بدر، العدد ١٧٤٢، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

([٢٦]) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٤٥، ٢٦ كانون الاول ٢٠١٠.

([٢٧]) حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: هي حركة دستورية وليدة الصراع والانقسام داخل الحزب الدستوري الحاكم ، تعود جذورها إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي لاسيما الى مؤتمر الحزب في المنستير عام ١٩٧٤، الذي شهد مطالبة بعض الأعضاء بضرورة احترام الحريات الفردية والعامة، ومن أبرز رموزها أحمد المستيري الذي شغل وزارة الداخلية في زمن بورقيبة في حكومة الهادي نويرة، وقد أدى ذلك الانقسام إلى انشقاق مجموعة من الدستوريين، وقد افضى هذا العمل إلى بروز تيار اطلق على نفسه اسم التيار الديمقراطي الاشتراكي، الذي سرعان ما تحول إلى حركة سياسية أعلن عن تأسيها في ١٠ حزيران ١٩٧٨، اصدرت الحركة صحيفتين أسبوعيتين ، إذ صدرت الصحيفة الأولى باللغة العربية وسميت بالرأي، وصدرت الأخرى باللغة الفرنسية باسم الديمقراطية "démocratie'، دخلت الحركة الانتخابات البرلمانية التي جرت في مطلع تشرين الثاني ١٩٨١ عدد من قوى المعارضة، وحصلت على نسبة ٣,٢ وهي أعلى نسبة بين المعارضة، غير أنه لم يتم الاعتراف بها كحزب دستوري، لأن الحكومة اشترطت حصول أي حزب على نسبة ٥% لكي يتم الاعتراف به، ولم تحصل على التأشيرة القانونية الا عام ١٩٨٣. ينظر: عمار فاضل حمزة ورغداء عبد الامام فايز يوسف، تجربة التعددية الحزبية في تونس عام ١٩٨١ ودور محمد مزالي فيها، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد ٣، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص١٤٥.

([٢٨]) صحيفة المؤتمر، العدد ٢١٩٨، ٣ كانون الثاني ٢٠١١.

([٢٩]) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٤٥، ٢٦ كانون الاول ٢٠١٠.

([٣٠]) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٤٥، ٢٦ كانون الاول ٢٠١٠.

([٣١]) الحزب الاجتماعي التحرري، وحزب الوحدة الشعبية، وحزب الخضر للتقدم، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي. صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٨٩٤، ٢٩ كانون الاول ٢٠١٠.

([٣٢]) صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٨٩٤، ٢٩ كانون الاول ٢٠١٠.

([٣٣]) صحيفة الاتحاد، العدد ٢٥٩٥، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

([٣٤]) صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٨٩٤، ٢٩ كانون الاول ٢٠١٠.

([٣٥]) احمد نجيب الشابي: ولد في مدينة أريانة التابعة لولاية أريانة ٣٠ تموز ١٩٤٤ من اسرة ميسورة الحال، وهو محامي وسياسي تونسي، درس مرحلة الابتدائية في المدرسة الفرنكو عربية في اريانة، واكمل تعليمه الثانوي في معهد الأمام مسلم، ثم في معهد كارنو في تونس إذ حصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٦٢ بعدها سافر إلى فرنسا لمواصلة الدراسات العليا في الطب، لكنه تخلى عن ذلك ورجع إلى تونس ودرس القانون بعدها انخرط في العمل

السياسي، تعرض للاعتقال عام ١٩٦٦، واعتقل مرة أخرى عام ١٩٧٠ وحكم عليه بالسجن لمدة ١١ عام لكن فيما بعد اعفي عنه، ونفي إلى الجزائر عام ١٩٧١ ثم رحل إلى فرنسا وأنضم إلى حركة العامل التونسي، وفي عام ١٩٧٧ عاد إلى بلاده تونس، وأسس في عام ١٩٨٣ التجمع الاشتراكي التقدمي، لكنه لم يحصل على الترخيص إلا في عام ١٩٨٨، وبعد ثورة ١٤ كانون الثاني انتخب عضواً في المجلس الوطني التأسيسي ٢٠١١-٢٠١٤. للمزيد ينظر: عبد الجليل معالي، أحمد نجيب الشابي سياسي تونس بدأ نضاله بالخسارات، مجلة العرب، العدد ١١٥٠٠، لندن، تشرين الأول ٢٠١٤؛ ميسر محمد نايف وعواد إبراهيم خضر، حركة العامل التونسي وعلاقتها مع النظام وأثره في انهيارها، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد ٣٠، العدد ٥، الجزء الثاني، جامعة تكريت، ٢٠٢٣، ص١٢٤.

([٣٦]) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٤٩، ٣٠ كانون الاول ٢٠١٠.

([٣٧]) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٥٧، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

([٣٨]) احمد ابراهيم: ولد في ١٤ حزيران ١٩٤٦ في مدينة جرجيس التابعة لولاية مدنين، انخرط في أواسط الستينيات في الحزب الشيوعي التونسي انتخب عضواً في لجنة الحزب المركزية عام ١٩٨١، وفي مكتبه السياسي عام ١٩٨٧، عمل أستاذاً للتعليم العالي لمادتي اللغة الفرنسية واللسانيات المقارنة في الجامعة التونسية في الثمانينيات وبداية التسعينيات، قبل أن يحال على التقاعد المبكر لأسباب سياسية، وشارك عام ١٩٩٣ في تأسيس حركة التجديد بوصفها تجمعاً لمناضلين تقدميين ينتمون إلى توجهات فكرية يسارية متنوعة، وانتخب عضواً في لجنتها التنفيذية أثناء مؤتمرها التأسيسي، وتمَّ انتخابه أميناً عاماً مساعداً للحركة خلال المؤتمر الأول عام ٢٠٠١، وخلال المؤتمر الثاني للحركة الذي عقد في صيف ٢٠٠٧، انتخب أميناً أول لحركة التجديد، ورشح أحمد إبراهيم للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، لمنافسة الرئيس زين العابدين بن علي، الا انه لم يحصل الا على ١.٥٧ بالمئة من اصوات الناخبين، وبعد نجاح الثورة التونسية عام ٢٠١١، شارك إبراهيم بصفته زعيما لحزب التجديد في حكومة ما بعد الثورة وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي، لكنه استقال بعد أيام إثر إعلان الباجي قايد السبسي أن أعضاء حكومته لن يترشحوا لانتخابات المجلس التأسيسي، الذي اصبح عظواً فيه ٢٠١١-٢٠١٤، اسهم في تأسيس حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي عام ٢٠١٢ الذي ادمجت فيه حركة التجديد ونشطاء ومستقلون ويساريون، وتوفي في ١٤ نيسان ٢٠١٦. ينظر: وكالة رم للأنباء، وفاة السياسي التونسي أحمد إبراهيم، على الرابط:

https://www.rumonline.net/print.php?id=259533 . Accessed in 20-11-2022.

([٣٩]) صحيفة طريق الشعب، العدد ١٠٥، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

([٤٠]) صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٥٧، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

([٤١]) صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢١٦، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

([٤٢]) صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٩٠٢، ١٠ كانون الثاني ٢٠١١.

(٤٣) راشد الغنوشي: ولد محمد راشد الغنوشي في ٢٢ حزيران ١٩٤١ بمنطقة الحامة في ولاية قابس، وهو سياسي ومفكر اسلامي، حصل على شهادته في مدرسة قرآنية، اكمل دراسته في جامعة الزيتونة في تونس العاصمة، اسس الجماعة الاسلامية بتونس في ١٩٧٠ التي اصبحت تحمل اسم حركة الاتجاه الاسلامي عام ١٩٨١، اعتقل عام ١٩٨١ في عهد الرئيس بورقيبة، وحكم عليه بالسجن ١١ عام بسبب اتهامه ببعض التجاوزات على النظام، واطلق سراحه في بداية عهد الرئيس زين العابدين عام ١٩٨٨، وغير اسم حركة الاتجاه الاسلامي الى حركة النهضة عام ١٩٨٩، ثم حكم عليه بالسجن مدى الحياة عام ١٩٩١، بسبب اتهامه بأعمال ارهابية في تونس، لكن خرج بعد سنتين وغادر البلاد وبقى بمنفاه في لندن ٢١ عاماً، وعاد بعد انتصار الثورة التونسية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١ التي ادت الى سقوط زين العابدين بن علي واصبح رئيساً لحركة النهضة التونسية التي فازت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١١. عبد التواب عبدالله، راشد الغنوشي سيرة شخصية وقراءة فكرية، بحث منشور في كتاب من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين الاسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بيروت ، ٢٠١١؛ ابتسام حمود محمد وعواد إبراهيم خضر، حركة والنهضة وعلاقتها مع النظام التونسي بين المشاركة والمواجهة (١٩٨٩-٢٠٠٧)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ٣٦، جامعة تكريت، ايلول ٢٠١٨، ص٨٢.

(٤٤) صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢١٦، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

(٤٥) صحيفة طريق الشعب، العدد ١٠٧، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

(٤٦) صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٩٠٢، ١٠ كانون الثاني ٢٠١١.

(٤٧) صحيفة بدر، العدد ١٧٤٤، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

(٤٨) صحيفة بدر، العدد ١٧٤٤، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

(٤٩) صحيفة طريق الشعب، العدد ١٠٧، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

(٥٠) صحيفة بدر ، العدد ١٧٤٤، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

(٥١) صحيفة التآخي، العدد ٦٠٢٢، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

(٥٢) صحيفة الزمان ، العدد ٣٧٩٦، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

(٥٣) صحيفة المدى ، العدد ٢٠١٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

(٥٤) حمادي الجبالي: ولد في مدينة سوسة الساحلية بتونس في ١٣ تشرين الأول ١٩٤٩، درس الثانوية في سوسة، ثم التحق بكلية الهندسة الميكانيكية جامعة تونس، سافر إلى فرنسا ودرس في جامعة باريس وحصل على لقب مهندس أول في الطاقات البديلة، وحصل على شهادة الماجستير في الطاقة الضوئية الجهدية من باريس، التحق بحركة النهضة التونسية، وانتخبه مجلس الشورى رئيساً للحركة عام ١٩٨٢، وبرز اسمه على الساحة السياسية، وطالته حملة الاعتقالات التي شنها الحبيب بورقيبة ضد الاسلاميين في تونس، وأفرج عنه عند تولي زين العابدين بن علي الحكم،

عمل في الصحافة إذ تولى مع بداية حكم زين العابدين بن علي رئاسة جريدة الفجر الناطقة باسم حركة النهضة، واتهم بالتحريض على نظام زين العابدين بن علي فضلاً عن اتهامه بانضمامه إلى جمعية غير مرخصة، واعتقل عام ١٩٩٠ وحكم عليه بالسجن ستة عشر عاماً، ثم أفرج عنه عام ٢٠٠٦، تولى رئاسة الحكومة التونسية في ١٣ كانون الأول ٢٠١١ وقدم استقالته في آذار ٢٠١٣. هيفاء احمد محمد، الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٤٠.

([٥٥]) صحيفة الصباح، العدد ٢١٥٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

([٥٦]) صحيفة المدى، العدد ٢٠١٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

([٥٧]) صحيفة العدالة، العدد ٢٠٦٠، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

([٥٨]) صحيفة المدى، العدد ٢٠١٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

([٥٩]) محمد الغنوشي: ولد في ١٨ آب عام ١٩٤١ ، بمدينة سوسة الساحلية جنوبي تونس العاصمة، وهو سياسي ورجل اقتصادي، اكمل دراسته الثانوية في سوسة، وحصل على اجازة في العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة تونس، شغل مناصب عدة، عين عام ١٩٧٥ مدير للإدارة العامة للتخطيط، وكلف في تشرين الاول ١٩٨٧ بوزارة التخطيط، وفي ٣ اذار ١٩٩٠ وزيراً للاقتصاد والمالية، تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٩٩، ثم ترأس البلاد في ١٤ كانون الثاني عام ٢٠١١ ، بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي، لكنه واجه صعوبات كثيرة أبرزها تواصل الانفلات الأمني والاعتصامات التي شلت الحركة الاقتصادية والمظاهرات المطالبة بتقديم استقالته لأنه عدَ من رموز النظام السابق، وهو ما أدى في النهاية إلى تقديم استقالته في ٢٧ شباط ٢٠١١. سعد توفيق عزيز البزاز، دوافع التغيير في الثورة التونسية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٢، العدد ٢، كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٣٠٣.

([٦٠]) صحيفة الصباح، العدد ٢١٥٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١؛ فهد مزبان خزار الخزار، أبعاد الجيوستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: (ثورتي تونس، ومصر أنموذجاً)، المجلد ٣٨، العدد ١، مجلة أبعاد البصرة للعلوم الإنسانية، ٢٠١٣، ص٢٦٣.

مصادر البحث:

اولاً: الرسائل والاطاريح

١. امجد محمد علي، دور الحركة الاسلامية في الحياة التونسية بعد ثورة ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٢. وحشي امير، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر، ٢٠١٣.

ثانياً: الكتب

١. السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير .. يوميات من مشهد متواصل، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١.
٢. عبد التواب عبدالله، راشد الغنوشي سيرة شخصية وقراءة فكرية، بحث منشور في كتاب من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين الاسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بيروت ، ٢٠١١.
٣. عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، بحث منشور في كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
٤. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
٥. معطي منجب، منصف المرزوقي حياته وفكره حوار– سيرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت– لبنان،٢٠٢١.

ثالثاً: <u>البحوث العلمية</u>

١. ابتسام حمود محمد وعواد إبراهيم خضر، حركة والنهضة وعلاقتها مع النظام التونسي بين المشاركة والمواجهة (١٩٨٩-٢٠٠٧)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ٣٦، جامعة تكريت، ايلول ٢٠١٨.

٢. سالم لبيض، الدولة واحزاب المعارضة القانونية أي علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٣. سعد توفيق عزيز البزاز، دوافع التغيير في الثورة التونسية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٢، العدد ٢، كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، ٢٠١٢.

٤. سعد توفيق عزيز البزاز، موقف الحزب الشيوعي التونسي من التجربة الاشتراكية الدستورية ١٩٦٤-١٩٧٠، مجلة آداب الرافدين، العدد ٨٢، جامعة الموصل، ايلول ٢٠٢٠.

٥. عبد الجليل معالي، أحمد نجيب الشابي سياسي تونس بدأ نضاله بالخسارات، مجلة العرب، العدد ١١٥٠٠، لندن، تشرين الأول ٢٠١٤.

٦. عمار فاضل حمزة ورغداء عبد الامام فايز يوسف، تجربة التعددية الحزبية في تونس عام ١٩٨١ ودور محمد مزالي فيها، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد ٣، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٧.

٧. فهد مزبان خزار الخزار، أبعاد الجيوستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: (ثورتي تونس، ومصر أنموذجاً)، المجلد ٣٨، العدد ١، مجلة أبعاد البصرة للعلوم الإنسانية، ٢٠١٣.

٨. ماجد محي عبد العباس ومروة رسول الرحيم، الاجراءات السياسية والدستورية للرئيس زين العابدين بن علي ١٩٨٧-١٩٩١، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١٠ العدد ٢، جامعة بابل، ٢٠٢٠.

٩. ميسر محمد نايف وعواد إبراهيم خضر، حركة العامل التونسي وعلاقتها مع النظام وأثره في انهيارها، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد ٣٠، العدد ٥، الجزء الثاني، جامعة تكريت، ٢٠٢٣.

١٠. هيفاء احمد محمد، الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

رابعاً: <u>الصحف</u>

١. صحيفة الاتحاد، العدد ٢٥٩٥، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.
العدد ٢٥٩٦، ١٦ كانون الثاني ٢٠١١.

٢. صحيفة التآخي، العدد ٦٠٢٢، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

٣. صحيفة الزمان، العدد ٣٧٩٦، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

٤. صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٨٩٤، ٢٩ كانون الاول ٢٠١٠.
العدد ١٩٠٢، ١٠ كانون الثاني ٢٠١١.

٥. صحيفة الصباح، العدد ٢١٥٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.
العدد ٢١٥٤، ١٦ كانون الثاني ٢٠١١.

٦. صحيفة العدالة، العدد ٢٠٤٥، ٢٦ كانون الاول ٢٠١٠.
العدد ٢٠٤٩، ٣٠ كانون الاول ٢٠١٠.
العدد ٢٠٥٧، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

العدد ٢٠٦٠، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

٧. صحيفة المدى، العدد ٢٠١٣، ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.

٨. صحيفة المراقب العراقي، العدد ٢١٦، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

٩. صحيفة المؤتمر، العدد ٢١٩٨، ٣ كانون الثاني ٢٠١١.

١٠. صحيفة بدر، العدد ١٧٤٢، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

العدد ١٧٤٤، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

١١. صحيفة طريق الشعب، العدد ١٠٥، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

العدد ١٠٧، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

العدد ١١٣، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١.

العدد ٩١، ٢٠ كانون الاول ٢٠١٠.

العدد ٩٣، ٢٢ كانون الاول ٢٠١٠.

العدد ٩٧، ٢٨ كانون الاول ٢٠١٠.

شبكة المعلومات الدولية

١- تونس تودع الجريبي، على موقع RT Arabic على الرابط:

https://arabic.rt.com/middle_east/944959- . Accessed in 10-8-2022

٢- وكالة رم للأنباء، وفاة السياسي التونسي أحمد إبراهيم، على الرابط:

https://www.rumonline.net/print.php?id=259533 . Accessed in 20-11-2022.